

جدول (١٢ - ب) هيكل الإيرادات العامة  
(الإيرادات غير الضريبية)

(مليون جنيه)

٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣	*٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠٠٨/٢٠٠٧
يوليو/نوفمبر	يوليو/نوفمبر	موازنة	ختامي ميدنى	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠٠٨/٢٠٠٧
٥٨,٢٩١	٢٩,٤٦٧	١٤٦,٧٧٠	٩٩,٢٠٣	٩٦,٢١٢	٧٣,٢١٤	٩٧,٦٢١	١١٩,٢٨٣	٨٤,٢٠٩
٣٦,٨١٩	-١٠٩	٢,٣٥٨	٥,٢٠٨	١٠,١٠٤	٢,٢٨٧	٤,٣٣٣	٧,٩٨٤	١,٤٦٣
٣٦,٧٩٥	-١٦٤	١,٥٤٦	٤,٨٢٠	٩,٣٣٩	٩٢٤	٣,٤٩٧	٧,٥٣٥	١,١٥٥
٣,٦	٠,٢	٢٥٧	١١٢	٩٥	٣٩٢	٣٣٢	١٤٨	١٠٩
٢٠	٥٥	٥٥٥	٢٧٥	٦٧٠	٩٧١	٥٠٣	٣٠١	١٩٨
٢١,٤٧٢	٢٩,٥٧٦	١٤٤,٤١٣	٩٣,٩٩٦	٨٦,١٠٨	٧٠,٩٢٧	٩٣,٢٨٨	١١١,٢٩٩	٨٢,٧٤٦
٩,٢٨٤	١٨,٥١١	٩٤,٨٠٤	٥٦,٤٩٤	٥٥,٩٧٩	٤١,١٨٨	٥٤,٥٧١	٥٣,٣٩٥	٥٢,٤٥٥
١٩٦	٢٤٢	١,٨٠٠	٨٣٧	١,٠٧٨	١,١٣٠	٣,٩٢٨	٤,٨٤٩	١,٣٣٥
١٥٨	١٩٢	١,٦٣٢	٦٩٨	٩٠٩	٩٧٩	٣,٧٧٢	٤,٥٨٨	١,٠٤٣
٨,٩٩٤	١٦,٦٠١	٨٠,٩٠٧	٥١,٩٣٥	٥٢,٣٥٨	٤١,٣١٥	٤٣,١٨٦	٤٠,٣٥٦	٤٦,١١٢
٠	٤,٥١٧	٣٨,٩٨٥	١٨,٧٨٥	١٥,٠٢٧	٢١,٠١٠	٢٥,٥٤٦	٢١,٦٣٧	٢٥,٢٨٢
٤,٨١١	٧,١٠١	٢١,٦٧٣	١٦,٣٧٥	١٦,١١٨	١٥,٢٥٢	١٢,٧٢٩	١٣,٥٧٣	١٥,٠٩٨
٣٦٥	٩٧٥	٢,٩٠٠	١,٩١٥	٢,٢٠٧	١,٢٨٧	١,٤٣١	١,٢٤٥	٣,٠٤٧
٢٠٢	٢٧٣	٤,٢٠٣	٢,٩١١	٢,٩٨٧	٣,٢٦٣	٣,٠٩٩	٣,٨٧٣	٢,٧٨٤
٩٤	١,٣٠٧	٦,٦٩٧	٣,٣٦١	٣,٠٧٨	١,٦٥٥	٥,٨٩٩	٧,٥٣٦	١,٩٠١
٠	١,٢٠٠	٢,٣١٦	٢,٩٣٣	٢,٨٠٠	١,٤٦٥	٢,٧٥٠	٣,٦٦٢	١,٤٤٤
٠	٣٦١	٥,٤٠٠	٣٦١	٥٥٣٤	٥٢٩١٢	١,٥٥٧	٦٥٥	٣,١٠٨
٩,٤٥٧	٥,٤٦٨	٢٠,٩٧٤	٢٢,٧٣٣	١٧,٨١٩	١٧,٤٠٥	١٧,٢١٢	١٦,٢١٦	١٢,٠٣٧
٩,٤٥٠	٥,٤٥٣	٢٠,٩٤٦	٢٢,٧٠٨	١٧,٧٨٩	١٧,٢٨٠	١٥,٩٧٧	١٤,٧٥٨	١١,٩٨٦
٨,٠٧٤	٤,٢٩٣	١٥,٥٣٨	١٨,٩٤٦	١٤,٢٩٠	١٣,٧٤١	١٢,٢٦٨	١١,٤٦٨	٩,٣٩٣
٧	١٥	٢٨	٢٥	٣٠	١٢٥	١,٢٣٥	١,٤٥٨	٥١
٠	٠	٠	٠	٠	١٠٠	١,٢٠٠	-	-
١٩٣	١٤٧	٦٧٩	٤٧٩	٥١٩	٦٤٠	٤٢١	٥٦٦	٢٤٧
٤١	٦٥	٤٧	٦١٢	٦٧٣	٩١٦	٦٨٤	٥١٤	٥٥٧
٣٧	٥٥	٤٦	٣٨٣	٤٩٧	٦٧٦	٤٦٠	٣٩٣	٣٣٠
٤,٠	١٠,٤	١	٢٣٠	١٧٦	٢٤٠	٢٢٥	١٢٠	٢٢٦
٢,٤٩٨	٥,٣٨٥	٢٧,٩١٠	١٣,٦٧٧	١١,١١٨	١٠,٧٧٩	٢٠,٤٠٠	٤٠,٦٠٨	١٧,٤٥٠
١,٣٣٤	٤,٢٠٨	٣,٦٠٣	٦,٨٧٢	٣,٥٢٧	٢,٨٦٥	٣,٣٧٣	٣١,٠٥٥	٥,٥٠٥
١,١٦٤	١,١٧٧	٢٤,٣٠٦	٦,٨٠٦	٧,٥٩٢	٧,٩١٤	١٧,٠٢٧	٩,٥٥٤	١١,٩٤٥
٥٥٣	٤٥٨	٠	٣,٣٦٣	٣,٢٥٤	٣,٥٨٠	٣,٠٨١	٣,٠٩١	٢,١٥٠
٤٥٠	٤٢١	١٥,٢٢٣	٢,٦٩٠	٣,١٦٦	٤,٥٥٠	٥,٥٦٧	٤,٦٤٣	٣,٣٨٩

المصدر: وزارة المالية

\* بيان ميدنى، أرقام معدلة

١/ تعكس بيانات الموازنة وفقاً للقانون رقم ١٩ لشهر يونيو عام ٢٠١٣، والتي تتضمن أثر الإجراءات الإصلاحية على جانبي الإيرادات والمصروفات. إلا أنها لا تشمل مبلغ ٢٩,٧ مليار جنيه قيمة الإعتماد الإضافي الذي تم إقراره بموجب القانون رقم ١٠٥ لشهر أكتوبر عام ٢٠١٣. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الإعتماد الإضافي ليس له تأثير على العجز الكلى للموازنة العامة نتيجة زيادة المصروفات والإيرادات بنفس المبلغ.

٢/ شهد بند عوائد الملكية الأخرى ارتفاعاً ملحوظاً خلال العامين ٢٠١٠/٢٠٠٩ و ٢٠٠٨/٢٠٠٧ متأثراً بعوائد بيع رخصة الجيل الثالث لشركات المحمول مقابل ١,٦ مليار جنيه و ٣,٠ مليار جنيه على التوالي، وعوائد بيع الرخصة الثالثة للمحمول لمستثمر أجنبي في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ مقابل ١٥,٢ مليار جنيه.

٣/ الجدير بالذكر أن هذا الرقم يظهر بالسالب لأن بند "عوائد الملكية الأخرى" يتضمن حصيلة بيع الرخصة الثالثة للمحمول والتي كانت تحصل بالكامل كإرباح إلا أنه خلال العامين الماليين ٢٠١١/٢٠١٠، ٢٠١٢/٢٠١١ قد تم سداد ما يخص مصلحة الضرائب من ضرائب مستحقة على تلك الأرباح ومن ثم فقد تم ردها من خلال نفس البند مقابل زيادة موازية في الباب الأول (الإيرادات الضريبية- بند شركات أخرى) بذات القيمة.

٤/ إيرادات الصناديق والحسابات الخاصة التابعة لجهات موازنية مثل الجامعات والمراكز الطبية المتخصصة والهيئات والمراكز البحثية، ويقابل هذه الإيرادات مصروفات بذات القيمة موزعة على أبواب الاستخدامات.

٥/ تشمل إيرادات إضافية بنسبة ٢٠% من إجمالي إيرادات الصناديق والحسابات الخاصة تزول إلى وزارة المالية بدءاً من يوليو ٢٠١٣/٢٠١٢ وفقاً للمرسوم بقانون رقم ٢٧ لعام ٢٠١٢.

٦/ يعكس هذا البند أثر رفع أسعار بيع الغاز الطبيعي للصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة، وذلك بعد تعجيل قرارات قانون ١١٤ لعام ٢٠٠٨.

٧/ يعكس المبالغ التي تم دفعها مقدماً لتمويل مشروعات استثمارية خلال العام المالي السابق ولم يتم استخدامها خلال نفس العام، ومن ثم يتم قيد هذه المبالغ في العام المالي التالي كجزء من استثمارات ممولة ذاتياً تحت بند "الإيرادات المتنوعة".